International Journal of Innovation and Applied Studies
ISSN 2028-9324 Vol. 30 No. 1 Jul. 2020, pp. 45-54
© 2020 Innovative Space of Scientific Research Journals
http://www.ijias.issr-journals.org/

أهمية التحسين الحضري في معالجة التدهور العمراني بالمدينة الجزائرية: تعدّد الآليات وتباين الأدوار - حالة مدينة تبسة

[The importance of urban improvement to combat urban degradation in the Algerian city: multiple mechanisms and contrasting roles - The case of the city of Tebessa]

Noureddine Toualbia and Saddek Guerfia

Land Use Planning Department, Space and Environmental Analysis Laboratory, Badji Mokhtar - Annaba University, Faculty of Earth Sciences, Annaba University, Annaba, Algeria

Copyright © 2020 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the ***Creative Commons Attribution License***, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: Urban improvement is currently being considered as a new mechanism for improving the quality of life and the urban environment in residential areas as well as in the city as a whole. The process of intervention to improve the living environment is not necessarily to fight against the deterioration that can affect buildings and structures, but the improvement can be the result of those changes that affect the characteristics of society and the cultures of the population over time and through the succession of generations. We carry out the process of improvement each time with the aim of keeping pace with these changes and adapting the living environment to the new data or the new generation.

Through this study, we aim to identify the impact of the urban improvement through the intervention on the city of Tebessa. Like Algerian cities, this city has experienced a deterioration of its urban fabric, which appears in the poor state of the buildings and the deterioration of the infrastructure, its inefficiency and overload, leading to a growing imbalance in the urban environment, and the resulting change in the urban characteristics of these areas, negatively affecting the social and economic characteristics of the population**.**

KEYWORDS: Urban deterioration, urban intervention, urban improvement, the city of Tebessa.

ملخص: يعتبر التحسين الحضري في الوقت الراهن آلية جديدة في الارتقاء بجودة الحياة وبيئتها الحضرية داخل الأحياء السكنية وكذا المدينة ككل، فعملية التدخل لتحسين إطار الحياة ليست بالضرورة لمعالجة التدهور الذي قد يصيب المنشآت والمباني، وإنما قد يكون التحسين نتيجة لتلك التغييرات التي تطرأ على خصائص المجتمع وثقافات السكان وبمرور الزمن وتعاقب الأجيال فنجري عملية التحسين في كل مرة بهدف مواكبة هذه التحولات وملائمة إطار الحياة مع المعطيات الجديدة أو الجيل الجديد.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحسين الحضري، الذي يعتبر من بين الأساليب التي تم التدخل بها على مدينة تبسة، أحد المدن الجزائرية التي عانت أحياءها من التدهور العمراني. وتظهر صور هذا التدهور في سوء حالة المباني وتدهور البنى التحتية وعدم كفاءتها وتحميلها فوق طاقتها، مما يؤدي بهذه العوامل إلى تزايد اختلال توازن البيئة، وما ينجم عنه من تغير على الخصائص العمرانية لهذه المناطق والتأثير سلبا على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

كلمات دلالية: التدهور العمراني، التدخل العمراني، التحسين الحضري، مدينة تبسة.

1 مقدمة

إذا كانت التنمية الحضرية بشكل عام تهدف إلى الارتقاء بالمجتمعات العمرانية القائمة من خلال محاولة الاستفادة بالإمكانيات المتاحة ومواكبة التطورات الحضرية وتوفير احتياجات السكان من العناصر التخطيطية، وإرساء المعايير المعيشية المناسبة لهم مع تطوير المنتجات العمرانية بالارتقاء بالإيجابيات والتقليل من السلبيات، فهي كذلك عملية تنموية مستمرة تدفعها الدراسات التخطيطية والإمكانيات الفنية والمادية للتفاعل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية والثقافية للمجتمع، حسب الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمعات العمرانية القائمة [1].

Corresponding Author: Noureddine TOUALBIA

ولذلك ومنذ القرن التاسع عشر الميلادي، كانت أهم التوجهات في ميدان العمران ترتكز أساسا على مبدأ إعادة الاعتبار للإنسان الذي طالما همش داخل الإطار الذي يعيش فيه. وتبعا لذلك بادرت الكثير من الدول المتقدمة والرائدة في مجال العمران إلى العمل من أجل الارتقاء بالمناطق السكنية [2]. فأصبح الهدف الأساسي من أي تجمع سكني هو أن يوفر للإنسان الإيواء وأن يكون له الوسط الملائم الذي يمارس فيه حياته الاجتماعية ونشاطاته ويلبي له جميع احتياجاته على أكمل وجه، وفق مقاييس مادية ومعنوية محددة لكل تجمع، ومن ثمة فلا يمكن أن يكون تصميم المدينة أو أي تجمع آخر متناقضا وتصورات الإنسان، أو حسب وظائفه البيولوجية (نوم، عمل، ترفيه) [3] ، [4].

لهذا يرتبط الاهتمام المتزايد بنوعية الحياة ارتباطا مباشرا بتطوير الحياة الحضرية داخل الأحياء السكنية سواء من الناحية الاجتماعية والثقافية والجمالية والبيئية، وذلك من أجل توفير إطار حياتي يحقق التواصل الاجتماعي ويبرز مظاهر التطور العمراني اعتمادا على تحسين الفضاء العمراني بعنصريه المتكاملين، المبني والخارجي، والقضاء أو الحد من الظواهر الرديئة على مستوى الحي [5].

1.1 إشكالية البحث

تتمثل مشكلات التدهور العمراني في محاور رئيسية تجعل البيئة السكنية دون المعايير والشروط الملائمة وهي، الجانب العمراني الفيزيائي ويحوي المساحة، الهيكل البنائي، استعمال الأرض، البنى التحتية، التلوث البصري والمرافق والخدمات الاجتماعية. ثم الجانب الاجتماعي ويتمثل في المستوى التعليمي والثقافي، المستوى السلوكي والأخلاقي. كذلك الجانب الاقتصادي ويشمل البطالة، الدخل القليل والفقر [6]. وأخيرا الجانب الإداري أو التنظيمي والمتمثل في غياب أو قصور في التشريعات والقوانين التنظيمية وتداخل المسؤوليات في هذا المجال وقد ساهم في هذا التدهور العمراني العديد من العوامل: عامل الزمن (قدم المباني) ، عامل الموضع والموقع (المشكلات الناجمة عن عملية النمو والتطور) ، العوامل المناخية (الأمطار، الرطوبة، الحرارة، الجليد) ، العوامل البشرية (الإهمال، تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان، اتخاذ القرارات غير الصائبة) [7].

لهذا الغرض جاءت هذه الدراسة حول مدينة تبسة التي تعتبر أهم المراكز الحضرية على مستوى الولاية (المركز الرئيسي للولاية). وبالرغم من التطور الذي شهدته هذه المدينة في جميع النواحي لاسيما في مجالها الحضري، مازال هذا الأخير يعاني من عدم التوازن والانسجام. فوجود العديد من الأحياء التي لم تخضع إلى خطط تنظيمية، انعكس سلبا على باقي مجال المدينة فأدى إلى ظهور مناطق تفتقر إلى أدنى شروط الخدمة، إضافة إلى التباين بين مختلف أحياء المدينة، فبرزت العديد من المشكلات تمثلت في:

- مشكلات البيئة العمرانية: تدهور الهيكل المبني، ضيق المساحة المستعملة، تداخل الاستعمالات والأنشطة للمباني، عدم كفاية المرافق والخدمات مع عدد السكان، التلوث البيئي والبصري.
- مشكلات اجتماعية: ارتفاع الكثافة السكانية، الآفات الاجتماعية، انخفاض المستوى التعليمي، انعدام الوعي الثقافي والبيئي.
- مشكلات اقتصادية: انتشار البطالة، تدني مستوى الدخل العام.
- مشكلات إدارية: غياب الخطط التنظيمية، غياب التمويل المالي، غياب القوانين التنظيمية، التداخل بين المؤسسات.

ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى مجموعة من العناصر على مستوى أحياء المدينة (المكونات العمرانية والبيئية، المكونات الاجتماعية، والمكونات الاقتصادية) لرصد وتحليل الإطار التنفيذي لأحد آليات معالجة التدهور العمراني وإسقاطها على مختلف أنواع المناطق السكنية المتدهورة. وكذلك دراسة مختلف استراتيجيات التعامل مع هذه المناطق وهذا من خلال التعرف على باقي أساليب التعامل معها قصد تطويرها إلى مناطق سكنية لائقة [8] ، وهذا من خلال القضاء على مشكلات متعددة خاصة في مجالات الإسكان والمواصلات والمرافق والخدمات، الازدحام السكاني ومشكلات التلوث البيئي. وكذلك مراجعة دور مختلف الفاعلين في هذا المجال وإظهار جوانب القصور الناتج عن التداخلات في الجوانب الإدارية والتنظيمية والتمويلية. وللقضاء على هذه المشكلات وتداعي البيئة العمرانيةيأتي مفهوم التحسين الحضري كأحد الأساليب التي يمكن الارتكاز عليها في حل تلك المشكلات، حيث يمكن من خلال تطبيقه التعامل مع المناطق المتدهورة عمرانيا بأسلوب يتلاءم مع طبيعة المشكلات القائمة من ناحية، ومع متطلبات التنمية من ناحية أخرى [9].

2.1 منهجية البحث

تم خلال هذا البحث إتباع المنهج الوصفي التحليلي في تمكيننا الحصول على البيانات والمعلومات التي لها صلة بالظاهرة محل الدراسة، مع إجراء دراسة ميدانية ومقابلات شخصية مع مختلف الفاعلين، بالإضافة إلى استخدام أداة الإستبانة على عينة عشوائية متكونة من سكان لثلاثة أحياء، قصد تحليل أبعاد مشكلات التدهور العمراني على مستوى مدينة تبسة وعملية التدخل للحد من هذه المشكلات [10].

المعايير المتعلقة بعملية التحسين الحضري

خلال مؤتمر جنيف سنة 2004 تم استخلاص عدة مؤشرات تضمن للسكان العيش في المدينة برفاهية وسلام من خلال تحسين إطارها المعيشي وتمثلت هذه المؤشرات في: الاستقرار والسكينة، الصحة والبيئة، توفير الأمن للأفراد والممتلكات، السكن اللائق، سهولة الوصول لشبكة المنافع العامة، الخدمات الجوارية، الترفيه والثقافة [11].

متطلبات عملية التحسين الحضري: تتمثل هذه المتطلبات فيما يلي [12]:

- تكوين فريق عمل مؤهل يضم مجموعة من الباحثين والخبراء في جميع التخصصات
- معرفة خصائص الحي عن طريق مسح شامل للمنطقة المراد تحسينها
- تشخيص حالات التدهور وهذا من خلال التعرف على المشاكل الفعلية على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية
- تحديد أهداف العملية وترتيبها حسب الأولويات من خلال التعرف على رغبات السكان وأولوياتهم
- توفير الغلاف المالي لتحقيق المشروع حسب الأهداف المسطرة

- القيام بعمليات تحسيسية للسكان قصد التوعية وإشراكهم في عملية التحسين، وهذا عن طريق الاستطلاع الميداني واللقاءات مع السكان والقيادات الاجتماعية
- ضمان استمرارية عملية التحسين، وهذا بإعطاء صفة المرونة لهذه العملية لتتماشى مع خصائص المجتمع وثقافات السكان بمرور الزمن، وملائمتها وإطار الحياة الجديدة.

2 التحسين الحضري آلية ضمن السياسة الجزائرية

كباقي دول العالم ومنذ استقلالها، أولت الجزائر اهتماما كبيرا للتشريعات العمرانية، وحددت من خلالها الأهداف التي من شأنها المساهمة في النهوض بعملية التنمية وبناء الوطن. وخلال تجسيدها لمختلف البرامج والمواثيق، اعتمدت على وضع سياسة عمرانية خاضعة لمختلف المواصفات والمقاييس العمرانية في إطار السياسات الوطنية الشاملة. متبعة في ذلك مبدأ تعديل التشريع وتغييره وفقا للظروف المتغيرة والحاجات المتطورة للمجتمع.

إلا أن الاهتمام بجودة الحياة وتحسين الإطار المعيشي، برز بقوة سنة 2006 بعد استصدار القانون التوجيهي للمدينة [13] ، وهذا لدعم السياسة الإستراتيجية في تخطيط المدن والقضاء على الاختلالات التي تعاني منها المدينة الجزائرية. ويهدف هذا القانون إلى وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة، من خلال التحكم في توسع المدن بتصحيح الاختلالات الحضرية وإعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني، وتحديثه لتفعيل وظيفته، المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للنسيج الحضري وتثمينه، مع تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية، وترقية وسائل النقل العمومي. ومن الجانب الاجتماعي يسعى هذا القانون إلى تحسين الظروف المعيشية في الأحياء، وترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي، وتطوير النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية، والمحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتها، والوقاية من الانحرافات الحضرية. وفي الجانب الإداري، بين هذا القانون مسؤولية السلطات العمومية في توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها، وعلى تكفل الجماعات الإقليمية بكل ما يتعلق بنمو المدن والمحافظة على أملاكها المبنية ووظائفها، ونوعية ظروف معيشة سكانها. وإقرار مشاركة الحركة الجمعوية والمواطن في التسيير، وتوفير التشاور والنقاش مع مختلف المتدخلين في سياسة المدينة.

1.2 دور الفاعلون في عملية التحسين الحضري

تفعيل الشراكة بين الدولة والجماعات الإقليمية، والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وإشراك المواطنين في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي، وخاصة أحيائهم،يأتي ضمن خريطة صناع القرار والمتمثلين في: وزارة السكن والعمران (التوجيه، التنظيم، الضبط، والتنسيق والمراقبة) ، الولاية (الإشراف على المستوى المحلي، عبر مصالحها: المديرية الولائية للتعمير والهندسة المعمارية والبناء، خلية التنسيق والمتابعة، المديرية الولائية للبرمجة ومتابعة الميزانية، اللجنة الولائية للصفقات العمومية، المجلس الشعبي الولائي) ، البلدية (توصيل اهتمامات المواطنين وانشغالاتهم للوصاية).لجان الأحياء والمواطنين (غائبون تماما عن صناعة القرار: فعلى مستوى مجال الدراسة ومن خلال التحقيق الميداني تبين أنه لم يتم التنسيق مع المواطنين أومشاورتهم، وتم إقصاء دورهم كفاعلين مؤثرين في عملية التحسين الحضري) [14].

3 تقديم مجال الدراسة

تقع مدينة تبسة في أقصى الشرق الجزائري، وهي تتوسط الولاية و تمثل من الناحية الإدارية مقرا لها حيث تقع هذه الأخيرة (الولاية) في منطقة الهضاب العليا وتبعد عن العاصمة بحوالي 700 كلم وتشترك مع الجمهورية التونسية في شريط حدودي على مسافة 297 كلم. تتموضع مدينة تبسة ضمن المنطقة السهبية في الجزائر، وتتربع مدينة تبسة على مساحة 3653 هكتار أي بنسبة 19.85 % من إجمالي مساحة البلدية والمقدرة بـ: 18400 هكتار.

يحد المدينة من الشمال بلدية بولحاف الدير ومن الشمال الشرقي بلدية الكويف، ومن الجنوب الشرقي بلدية بكارية، بلديتي الماء الأبيض والعقلة المالحة من الجنوب، ومن الغرب بلدية بئر مقدم، وبلدية الحمامات من الشمال الغربي (خريطة 1.). تنتمي مدينة تبسة إلى النطاق الجوي الشبه جاف والمعتدل حيث تصل معدلات درجات الحرارة الدنيا إلى 1.9°م والقصوى إلى 36°م بمعدل سنوي يصل إلى 19.96°م. وتساقط أمطار بمعدل بين 300 و400 مم. وتخترق المدينة عدة طرق وطنية وهي:

- الطريق الوطني رقم 10، الذي يصل مدينة تبسة بمدينة قسنطينة مرورا إلى الجمهورية التونسية
- الطريق الوطني رقم 16، الذي يربط مدينة عنابة بمدينة تبسة إلى غاية مدينة وادي سوف
- الطريق الوطني رقم 82، في الاتجاه الشمال الشرقي ليربط المدينة بالحدود التونسية

استفادت المدينة من عدة مشاريع تنموية، وشهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي في الجهتين الشمالية والشرقية، وهذا نتيجة لإنجاز عدد كبير من المساكن في إطار المناطق السكنية العمرانية الجديدة (م.س.ع.ج) ، وتوسع بعض الأحياء وظهور مناطق عشوائية على مستوى ضاحية المدينة، كما حدث تكثيف للبناء في الجيوب الفارغة والتي استغلت معظمها في تغطية النقص في التجهيزات دون أي تخطيط مسبق. مما خلق العديد من المشكلات العمرانية على مستوى أحياء المدينة [15].

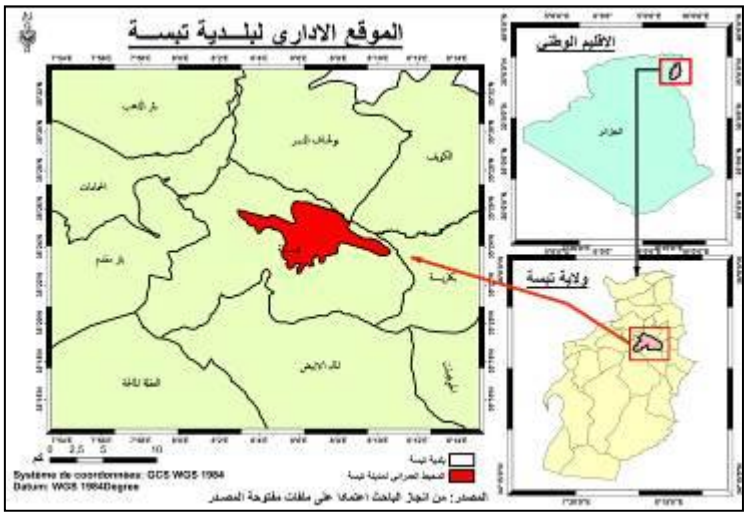

خريطة 1.الموقع الإداري لمجال الدراسة

4 مجال الدراسة وعملية التحسين الحضري

ضمن تطبيق البرامج والسياسات الحضرية الجديدة للدولة، تم التدخل على مستوى بعض أحياء مدينة تبسة لمعالجة المشاكل العمرانية التي تعاني منها هذه الأخيرة. وتمثلت جل التدخلات على بعض العناصر المكونة للبيئة العمرانية والمتمثلة في أشغال صيانة البنى التحتية (الطرقات، شبكة المياه الصالحة للشرب، شبكة التطهير، شبكة الإنارة العمومية) ، الفضاءات الخارجية (المساحات الخضراء، مساحات لعب الأطفال، وملاعب جواريه). وقد تم منذ سنة 2002 رصد ما قيمته 3.432.068 x 10 ^{3} دينار جزائري تكلفة إجمالية لمشاريع التحسين الحضري، والتي شملت 20 حيا موزعة كالآتي: 12 حي ذو طابع سكني جماعي و08 تحصيصات ذات طابع سكني فردي. وهنا يجب الإشارة إلى أن هذا التدخل لم يشمل منطقة مركز المدينة ولا الأحياء العشوائية، بالرغم من أن هذا النوع من البنية العمرانية يمثل جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني للمدينة [16].

5 تشخيص عينة الدراسة

تم خلال هذه الدراسة اختيار عينة مكونة من ثلاثة أحياء: حي وسط المدينة،وهو النواة الأولية للنسيج العمراني، ومن أقدم الأحياء على مستوى مركز المدينة، كمايعتبر نقطة استدلال للمدينة، لم يشهد هذا الحي أية عملية تدخل بالرغم من التدهور الكبير الذي يعانيه هذا الأخير. حي عمراني السعيد، يوجد على مستوى ناحية المركز وهو حي منظم ذو طابع سكني جماعي وأخيرا تحصيص أول نوفمبر، الذي تم إنشاؤه خلال المرحلة الثالثة من مراحل التطور العمراني للمدينة وهو حي ذو طابع سكني فردي يتواجد على مستوى ضاحية المدينة. وقد استفادا هذين الأخيرين من عمليتي تحسين حضري. وجاء اختيار العينة تبعا لمواقعها الناتج عن التطور العمراني للمدينة، وارتباطه بالعامل الزمني، الذي يعتبر من المسببات الأساسية للتدهور العمراني [17] ، حيث كان من الأجدر التدخل على مستوى حي وسط المدينة، والذي تدل جميع المؤشرات على تدهوره الكبير.

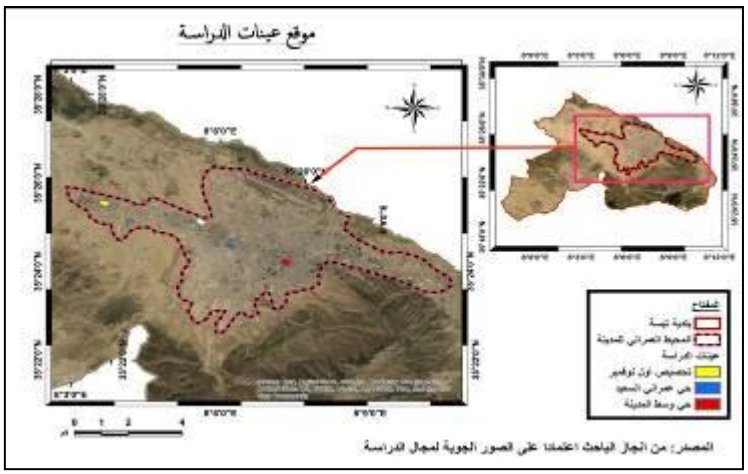

خريطة 2.موقع عينات الدراسة

جدول 1.تشخيص الأحياء المكونة لعينة الدراسة

التعيين	الصنف	الموقع	المساحة (هكتار)	تاريخ الإنشاء	الطابع السكني	عدد السكنات	عدد الأسر	نسبة شغل السكن
وسط المدينة	حي سكني	مركز المدينة	8.90	217 (العهد الروماني)	فردي + نصف جماعي	357	148	41
عمراني السعيد	حي سكني	ناحية المركز	4.62	1984	جماعي	200	174	87
أول نوفمبر	تحصيص سكني	الضاحية	6.40	1994	فردي	138	62	45

المصدر: من انجاز الباحث

جدول 2.حجم العينة وعدد الاستمارات المستعادة على مستوى عينة الدراسة

الأحياء	عدد الأسر	نسبة العينة	حجم العينة	الاستمارات المستعادة	نسبة الاستعادة
حي وسط المدينة	148	%50	74	69	%93
حي عمراني السعيد	174	%50	87	81	%94
تحصيص أول نوفمبر	62	%50	31	26	%84
المجموع	384	//	192	176	%92

المصدر: من انجاز الباحث

6 النتائج والمناقشة

بالنسبة لمعالجة النتائج المتحصل عليها عن طريق التحقيق الميداني، تم خلال الخطوة الأولى استعمال البرنامج الآلي (Microsoft Office Access 2010)لانجاز وتحليل الاستمارة الإستبيانية عن طريق تحليل معطياتها الأولية، وهذا بعد تزويد البرنامج بجميع المعطيات الخاصة بالأسئلة والمتضمنة إجابة أو عدة إجابات للقيام بتحويلها إلى معطيات رقمية. خلال الخطوة الثانية تم تصفية (Filtrage) المعطيات الرقمية عن طريق البرنامج الآلي (Microsoft Office Excel 2007) ، وإنشاء قاعدة لهذه المعطيات مفصلة حسب كل سؤال وحسب كل حالة. ثم جمع هذه النتائج على شكل جدول عام مفصل لجميع الإجابات لاستغلاله في عملية التحليل.

1.6 النتائج

1.1.6 تقييم الإطار المعيشي في الحي

يعتبر الإطار المعيشي على مستوى حي وسط المدينة سيء جدا خاصة على مستوى حالة الطرقات والأرصفة والتي تمثل نسبة 63.87%، تليها حالة ساحات اللعب والمساحات الخضراء بنسبة 60.87%. وتعتبر حالة شبكة التطهير والمياه الصالحة للشرب متوسطة بنسبة 42.03% و37.68% على التوالي. ويعود سبب هذا التدهور إلى قدم الحي.

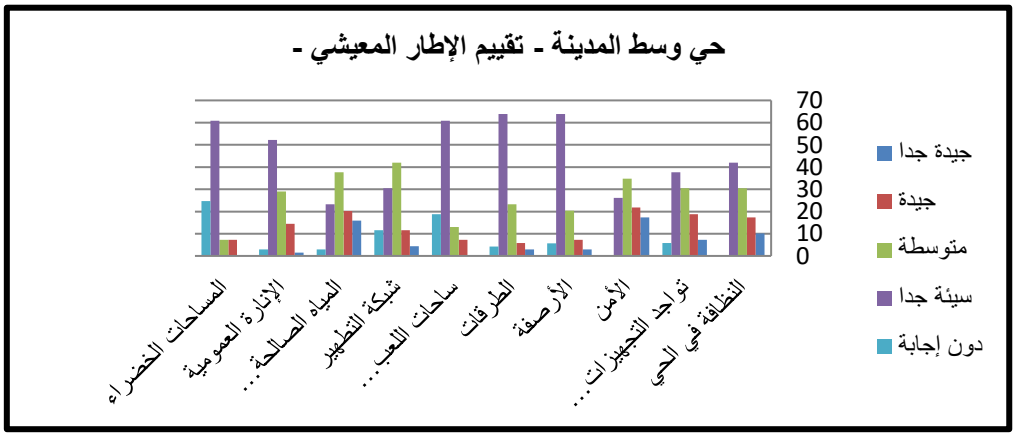

وثيقة 1. حي وسط المدينة-تقييم الإطار المعيشي-

ويعتبر كذلك الإطار المعيشي على مستوى حي عمراني السعيد متوسط في معظمه، ما عدا عنصري المساحات الخضراء وساحات اللعب والترفيه التي تعتبر سيئة جدا بنسبة 45.68% و40.74% على التوالي. وهذا يعود إلى نوعية الأشغال المنجزة في هذا المجال.

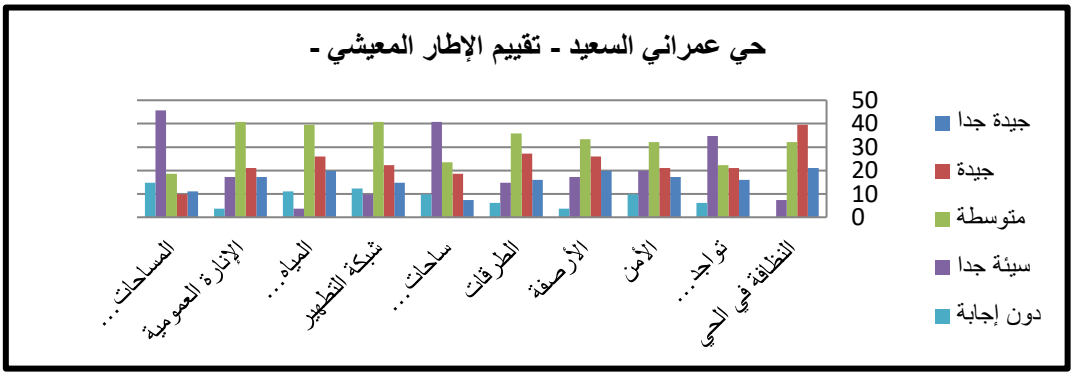

وثيقة 2. حي عمراني السعيد-تقييم الإطار المعيشي-

أما على مستوى تحصيص أول نوفمبر فإجابات أفراد العينة كانت متباينة بين جيدة وسيئة جدا في تقييم الإطار المعيشي على مستوى هذا الحي. فالطرقات وشبكة التطهير والمياه الصالحة للشرب بنسبة 50% والنظافة بنسبة 46.15% والأرصفة بنسبة 42.31%والأمن بنسبة 38.46%، تعتبر جيدة. أما الإنارة العمومية المتمثلة بنسبة 73.08% وتواجد التجهيزات الضرورية بنسبة 65.38% وساحات اللعب والترفيه والمساحات الخضراء بنسبة 38.46% فهي سيئة جدا.

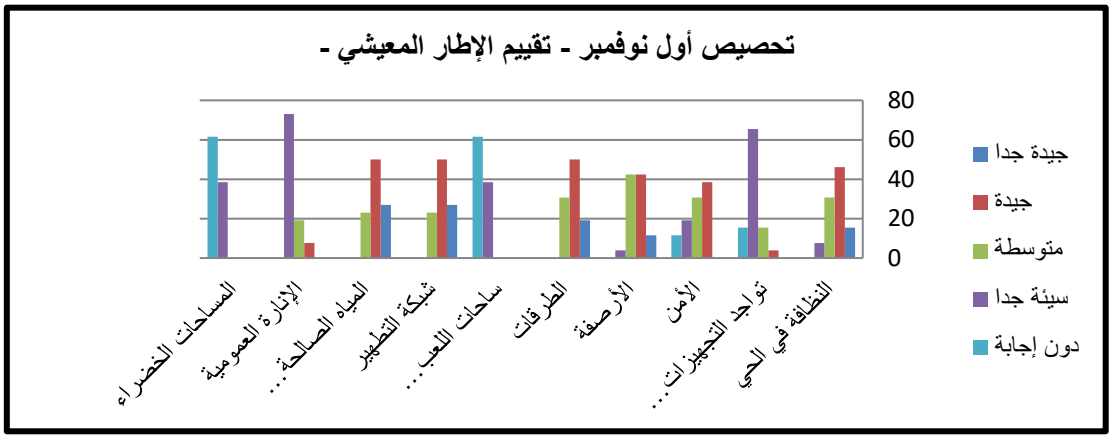

وثيقة 3. تحصيص أول نوفمبر-تقييم الإطار المعيشي-

2.1.6 تدخلات المصالح المختصة في الحي

تدخلات المصالح المختصة على مستوى حي وسط المدينة يتميز بالتدخل في بعض الأحيان وهذا بالنسبة لصيانة شبكة الإنارة العمومية وشبكة التطهير وشبكة المياه الصالحة للشرب بنسب تتمثل في 55.07% و57.97% و52.17% على التوالي، وهذا راجع إلى طبيعة الأعطاب على مستوى هذه الشبكات. أما التدخل على باقي العناصر فهي منعدمة تماما بنسب 85.51% لصيانة المساحات الخضراء، 71.01% لصيانة المرافق العمومية، 63.77% لصيانة الأرصفة والطرقات و82.61% لصيانة المباني، وهذا راجع إلى عدم تواجد بعض هذه العناصر على مستوى الحي كالمساحات الخضراء والمرافق العمومية. أما جمع النفايات فتدخل المصالح المعنية يكون في أغلب الأحيان بنسبة 52.17%.

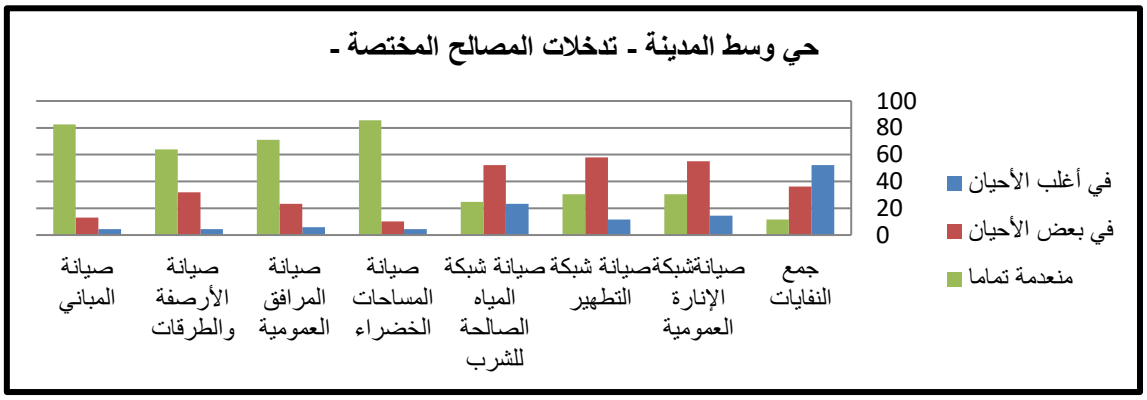

وثيقة 4. حي وسط المدينة-تدخلات المصالح المختصة-

أما بالنسبة لحي عمراني السعيد فتدخلات المصالح المختصة، منقسمة بين تدخلات في بعض الأحيان ومنعدمة تماما، وهذا راجع إلى طبيعة الأعطاب على مستوى مختلف الشبكات ولامبالاة هذه المصالح في تدخلاتها على مستوى العناصر الأخرى، ما عدا جمع النفايات التي تكون في أغلب الأحيان والمعبر عليها من طرف أفراد العينة بنسبة 88.99%.

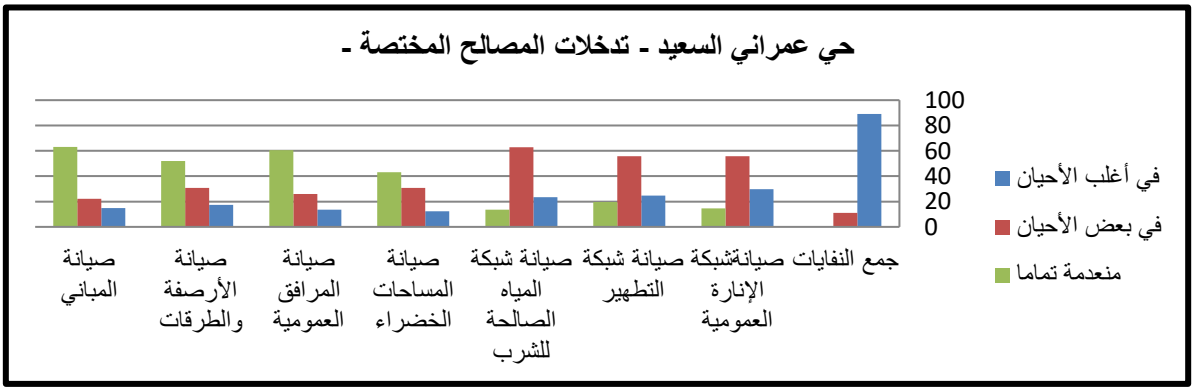

وثيقة 5. حي عمراني السعيد-تدخلات المصالح المختصة-

من الملاحظ أن تدخلات المصالح المختصة على مستوى تحصيص أول نوفمبر حسب أفراد العينة يكون في بعض الأحيان على مستوى شبكة التطهير بنسبة 96.15% وشبكة المياه الصالحة للشرب بنسبة 100%. أما التدخلات على مستوى باقي العناصر فهي منعدمة تماما بنسب 100% بخصوص صيانة المساحات الخضراء، المرافق العمومية والمباني و49.33% بالنسبة لجمع النفايات و69.23% بالنسبة لصيانة شبكة الإنارة العمومية و53.85% بالنسبة لصيانة الأرصفة والطرقات.

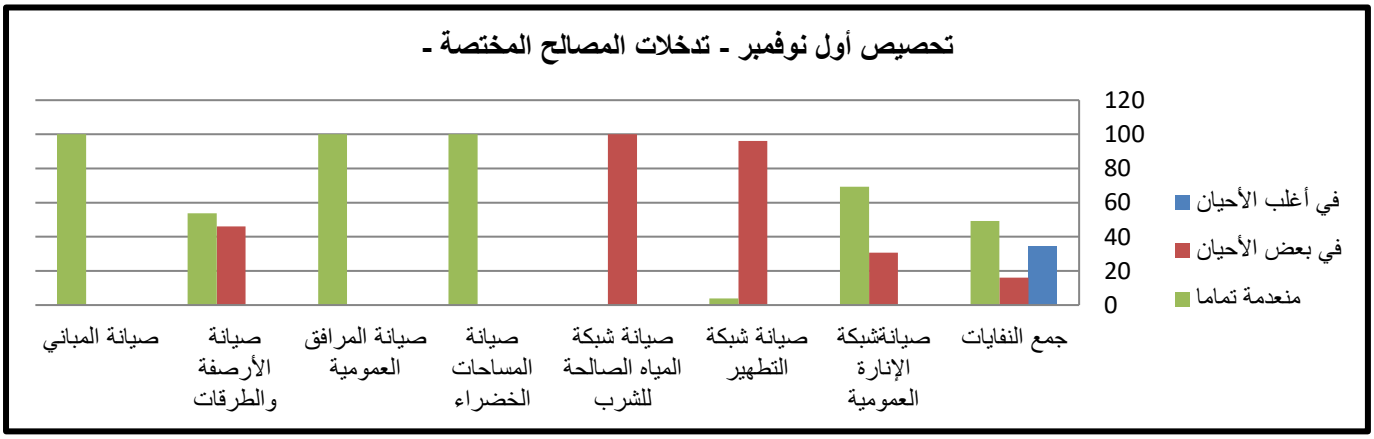

وثيقة 6. تحصيص أول نوفمبر-تدخلات المصالح المختصة

3.1.6 دور السكان في المحافظة على الأشغال المنجزة في الحي

يلاحظ أن دور أفراد العينة على مستوى حي عمراني السعيد في المحافظة على الأشغال المنجزة ضمن مشروع التحسين الحضري مهم، بنسبة إجابات تتراوح بين 41.98% للطرقات وشبكة التطهير، و67.90% بالنسبة للمحافظة على المساحات الخضراء.

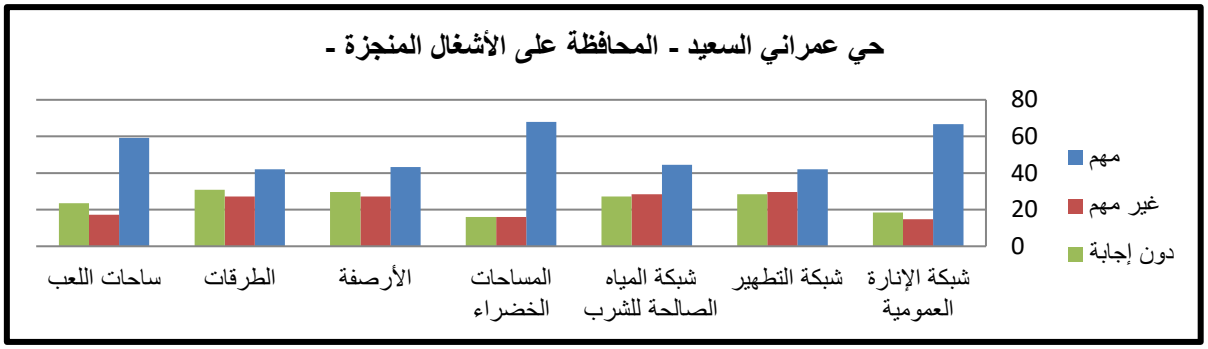

وثيقة 7. حي عمراني السعي-المحافظة على الأشغال المنجزة-

أما بالنسبة لتحصيص أول نوفمبر فالاستجابة للمحافظة على الأشغال المنجزة ضمن مشروع التحسين الحضري على مستوى هذا الحي مهمة بخصوص شبكة الإنارة العمومية بنسبة 84.62% و76.92% بخصوص المساحات الخضراء و73.08% بخصوص ساحات اللعب. أما المحافظة على باقي الأشغال المنجزة فتبقى بين غير مهمة أو دون إجابة. وهذا راجع إلى لامبالاة السكان أو محدودية إمكانياتهم.

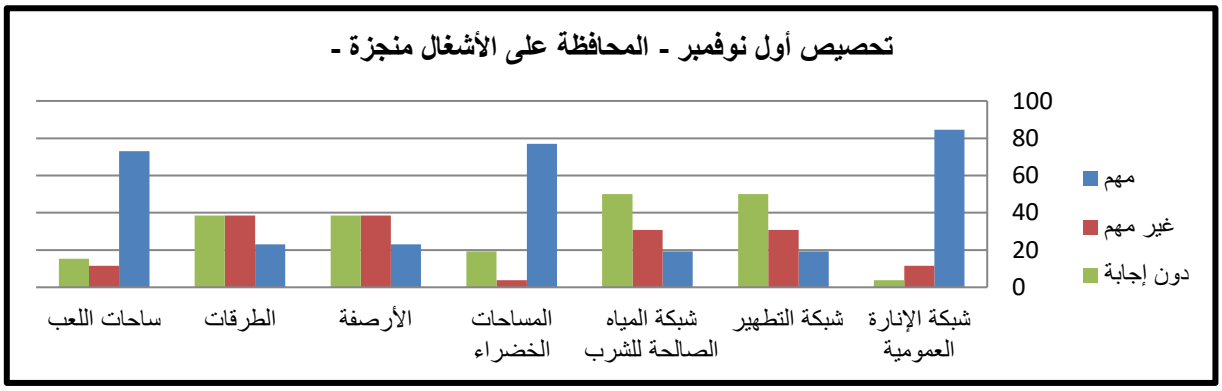

وثيقة 8. تحصيص أول نوفمبر-المحافظة على الأشغال المنجزة-

4.1.6 تواجد جمعية الحي ودورها في المحافظة على هاته المكتسبات

لا توجد جمعية حي على مستوى حي وسط المدينة وتحصيص أول نوفمبر. أما بالنسبة لحي عمراني السعيد فنسبة 88.88% من الإجابات تثبت وجود جمعية حي على مستوى هذا الأخير، و11.12% من الإجابات تنفي وجود جمعية حي. وهذا راجع إلى عدم علم هذه الفئة بوجود جمعية وهذا راجع لانعدام نشاط هذه الأخيرة. أما بخصوص دور هذه الجمعيات في المحافظة على الأشغال المنجزة، فيعتبر بالنسبة للسكان سلبي على مستوى حي عمراني السعيد وتحصيص أول نوفمبر بنسبة إجابة تقدر بـ 74.07% و69.23% على التوالي. مما نستنتج أن جمعية الحي تتميز باللامبالاة وعدم المسؤولية في الدور الموكل لها في هذا المجال.

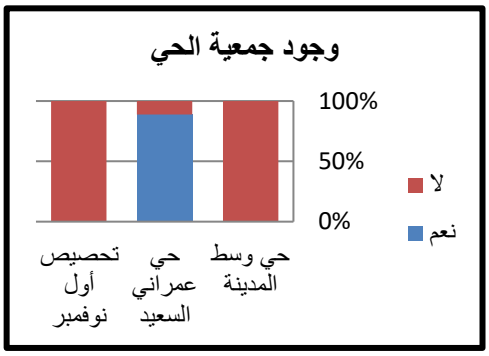

وثيقة 9. وجود جمعية الحي

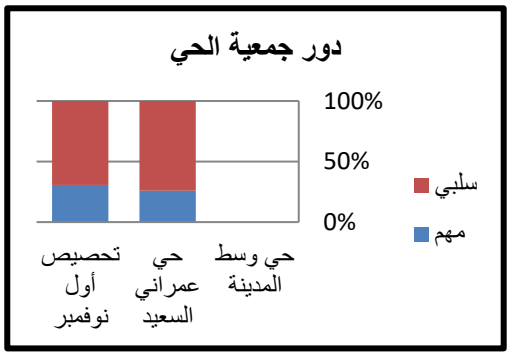

وثيقة 10. دور جمعية الحي

2.6 المناقشة

- بالرغم من أن حي وسط المدينة يعتبر الأكثر تدهورا من الأحياء الأخرى التي شملتها عملية التحسين الحضري، إلا أنه لم يؤخذ بالاعتبار خلال هذه العملية. والتي تعتبر أحد أساليب معالجة التدهور العمراني، ويكون تدخلها على مستوى المناطق المستهدفة حسب حدة درجة التدهور المسجلة.
- عدم الأخذ بالاعتبار جميع مكونات الحي، حيث شمل كل مشروع بعض العناصر والمتمثلة في التدخل على مستوى شبكة الطرقات والأرصفة، شبكة التطهير والمياه الصالحة للشرب، الإنارة العمومية والمساحات الخضراء، وقد تم إهمال الكتل المبنية والبيئة الحضرية على مستوى هذه الأحياء.
- القصور المسجل للمصالح المختصة في التكفل بمشكلات مختلف المكونات العمرانية والبيئية على مستوى هذه الأحياء. مما نتج عنه تدهور الإطار المعيشي للسكان على مستوى أحيائهم، وانعكاساته السلبية على سلوكياتهم اليومية.
- تعتبر معظم الأشغال المنجزة ضمن هذه المشاريع ذات نوعية متوسطة أو رديئة، وهذا راجع إلى القصور المسجل على مستوى الجهة المسئولة في الرقابة والمتابعة خلال إنجاز هذه المشاريع. وينعكس هذا سلبا على استمرارية هذه الأخيرة، مما يزيد من تدهور هذه المناطق مستقبلا.
- إهمال جانب المشاركة الشعبية في عملية التحسين الحضري خلال مختلف مراحله. والتي تعتبر أساسية في دفع استمرارية هذه المشاريع وضمان نجاحها بالجهود الذاتية سواء بالمشاركة بالرأي أو بالتوعية أو بالمحافظة على هذه المكتسبات. وبالتالي تمكين المجتمع من مواجهة التدهور العمراني وتحقيق الاستدامة العمرانية.
- عدم التعرض لمعايير عملية التحسين الحضري، والتي تهدف في مجملها إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن. وهذا ما يجعل الأهداف المرجوة من هذه المشاريع مهددة.

7 خاتمة

إن السعي من أجل تحسين إطار الحياة لجميع أفراد المجتمع، والذي طُرح خلال الكثير من خطابات وسياسات الدولة، حيث جعلت من عملية التحسين الحضري الوسيلة المثلى للوصول إلى هذا الهدف المنشود. واجه الكثير من الصعوبات نتيجة قصور وتداخل أو تعارض مختلف الفاعلين المعنيين بهذه السياسة والذي أثر سلبا في نجاح هذه المشروعات. كذلك إرساء مبدأ الحكم الراشد، خاصة في الوسط العمراني، لن يزيد من تحسين الإطار المعيشي للأفراد إلا إذا اعتمد على مبدأ التنسيق مع الجماعات المحلية وتقوية العلاقات بين جميع الفاعلين. خاصة إذا اعتبرنا أن السلطات المحلية هي الوحدة المجالية الأكثر فعالية في تحسين إطار حياة الأفراد. وعموما لا يمكن القول بأن أسلوب واحد يصلح لكي يكون أساسا للتعامل مع كافة المناطق السكنية المتدهورة لمجرد أنه يصلح لمنطقة ما، كذلك مقاييس التعامل مع المناطق السكنية القائمة تختلف من دولة لأخرى تبعا لاختلاف الظروف البيئية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الحضرية [17].ومن هذا المنطلق فإن الواقع المعاش بكل المشكلات التي يعانيها، يفرض علينا إعادة النظر في تنفيذ عمليات التحسين الحضري ويرغمنا على الاهتمام بباقي الآليات وجعلها المرجعية الأساسية في علاج كل المشكلات الراهنة والمستقبلية بما يحقق احتياجات سكان المدينة الحالية والمستقبلية.

المراجع

REFERENCES

[1] هبة عبد الرشيد سيد، وآخرون (2005) ، ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية، تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج، المؤتمر المعماري الدولي السادس، مصر.

[2] غادة محمد ريحان (2008) ، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات، جامعة حلوان، الطبعة الأولى.

[3] Catherine Charlot-Valdieu et Philippe Outrequin: Développement durable et renouvellement urbain " des outils opérationnels pour améliorer la qualité de vie dans nos quartier ". L'harmattan, France, 2006.

[4] Michel-jean Bertrand: Pratique de la ville. Masson, Paris, France, 1978.

[5] Mohamed Lhadi Larouk, faire la ville: par quelles politiques et par quelles pratiques, colloque international, université Larbi ben M'Hidi, Oum el Bouaghi, 2006.

[6] حازم إبراهيم (1996) ، الارتقاء بالمناطق التاريخية، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، ندوة الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، القاهرة، مصر.

[7] صبيح لفتة فرحان الزبيدي (2014) ، التدهور العمراني في مركز المدن التاريخية، دراسة حالة البيئة السكنية لمدينة الكوت القديمة، المجلة العراقية للهندسة المعمارية، المجلد 29، العدد (3-4).

[8] المالكي، قبيلة فارس (2004) ، التراث العمراني والمعماري في الوطن العربي "الحفاظ – الصيانة – إعادة التأهيل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان

[9] ريمان محمد ريحان حسين، غادة محمد ريحان حسين (2010) ، دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة "التمكين المستدام كمدخل"، دراسة لأحد التجارب العالمية في تنمية البيئة العمرانية، جامعة حلوان، مصر.

[10] صفوح خير (2000) ، الجغرافية "موضوعها ومناهجها وأهدافها"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا.

[11] Mohamed Lhadi Larouk، faire la ville: par quelles politiques et par quelles pratiques, colloque international, Université Larbi ben M'Hidi, Oum el Bouaghi, 2006.

[12] محمد الهادي لعروق (2009) ، سياسة التحسين الحضري آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة الجزائرية، المؤتمر الدولي للمدينة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2006) ، رقم 15.

[14] Michel Bonet et Jean Bouvier: l'amélioration de la gestion urbaine « un enjeu majeur du développement urbain durable ». Centre Scientifique et Technique du Bâtiment, laboratoire de sociologie urbaine, 2007.

[15] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية تبسة (2009) ، مديرية التعمير والبناء لولاية تبسة.

[16] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة (2016).

[17] Laurent coudert: dynamiques urbaines et sociales dans les quartiers péricentraux "l'exemple de trios métropoles régionaux: Nantes, Bordeaux et Toulouse", institut de géographie et d'Aménagement régional – univérsité de nantes, 2006.